

«**حكومة الوحدة الوطنية**»

الانقلاب الناعم في العراق

■ **عامر نعيم الياس***

قال المتحدث باسم البيت الأبيض جاي كارني إن «الأمر الوحيد الذي استبعدته الرئيس براك أوباما هو إرسال قوات أميركية إلى العراق، لكنه يواصل بحث خيارات أخرى»، جاء ذلك عقب اجتماع الرئيس الأميركي مع فريقه للأمن القومي وأعضاء في الكونغرس لدراسة الموقف في العراق. من جهة أخرى قال رئيس هيئة الأركان المشتركة الأميركية الجنرال مارتن ديميسي خلال لجنة استماع عقدتها لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأميركي: «إن القوات المسلحة العراقية ألقت سلاحها في مجلس الشيوخ الأميركي: من الحكومة غير منصفة في تعاملها مع أهالي المدينة»، مؤكداً أن الحكومة العراقية طلبت دعماً جوياً أميركياً للتصدي لداعش، وهو أمر من مصلحة الأمن القومي الأميركي». جاء ذلك في وقت أكد الرئيس الإيراني حسن روحاني «استعداد الشعب الإيراني للدفاع عن الأماكن المقدسة في العراق» بعد إعلان رئيس هيئة الأركان العامة الإيرانية الجنرال حسن فيروز آبيادي أن بلاده «لن ترسل قوات إلى العراق إطلاقاً».

في المقابل ونسجاً على الموقف الأميركي، حدّر وزير الخارجية السعودي من «حرب أهلية في العراق لا يمكن التكهّن باتجاهها وانعكاساتها على المنطقة»، متهماً الحكومة العراقية «باعتماد أسلوب طائفي»، عبارة لاقتها كل من مصر والإمارات، فقد دعا وزير الخارجية المصري الجديد سامح شكري إلى «توافق جميع الأطياف السياسية العراقية»، فيما سحبت الإمارات سفيرها للتشاور معيّرةً عن «قلقها البالغ من استمرار السياسات الإقصائية والطائفية»، وداعيةً إلى تشكيل حكومة وطنية جامعة وشاملة لا تستثني أحداً من مكونات الشعب العراقي».

من الواضح من كل ما سبق أن الأمور في العراق والأزمة القائمة في البلاد تتجه إلى مزيد من التعقيد يشابه في تضاربه واستدراكاته المتأخرة وأسلوب إدارته ما يجري في سورية، فالموقف الأميركي من الأزمة العراقية يقوم على الآتي:

— ابتزاز الحكومة العراقية تحت ستار إشراك مكونات الشعب العراقي في الحكم، بهدف تكبيل سياسات الحكومة العراقية التي شهدت تحولاً في العامين الماضيين لا يناسب السياسات الأميركية العامة في المنطقة سواء لجهة الأحداث في سورية، أو لجهة تحالفات الحكومة العراقية الإقليمية والدولية. بمعنى آخر ما يحدث في العراق ورد الفعل حوله هو محاولة انقلاب سياسي على حكومة بغداد بشكلها وتوجهاتها الحالية.

— تبادل الأدوار بين واشنطن وحلفائها الخليجيين، ففي وقت تشترط واشنطن إقامة حكمة وحدة وطنية في العراق، وتستبعد التدخل العسكري المباشر على أراضيه لمواجهة داعش، تلتقط حكومات الخليج «الديمقراطية التشاركية الطائفية» وتوجهها لخدمة «ربيع الإعلام العربي» على قناتي العربية والجزيرة، اللتين تصفان ما يجري في العراق «بالثورة»، هو ما يؤدي إلى خلط المفاهيم والأوراق وزيادة حدة الاستقطاب في المنطقة بما يساعد في بقاء الفوضى على حالها.

— المواقف الأميركية الأخيرة معطوفة على تلك الخليجية تصب في خانة إرباك إيران وحلفائها عبر فتح جبهة استنزاف جديدة في العراق، وإعلان انضمامه إعلامياً وسياسياً لدول الربيع العربي بما يضمن تخفيف الضغط عن الجبهة السورية على أمل إحراز بعض النقاط فيها، وهنا يبرز تركيز الصحافة الغربية في ملف انسحاب المجموعات التي قتالت إلى جانب القوات المسلحة السورية إلى العراق لتعزيز تماسك جبهته الداخلية في مواجهة داعش، مع ما يحمله ذلك من أمر عمليات غير مباشر لتغيير التوازنات على الأرض السورية.

— إعلان الولايات المتحدة أن دخولها إلى العراق مصلحة استراتيجية، لكن مع رفض التدخل العسكري على الأرض، يحمل رسالة إلى إيران ألا بضرورة عدم الاندفاع في العراق لوحدها خصوصاً بعد التصريحات الأخيرة للرئيس حسن روحاني، كما أنه يصب في خانة طمأنة حلفائها الخليجيين والأتراك لرعايتها ومصالحهم في المنطقة، من دون أن نسقط من حساباتنا أن تجربة القصف الجوي والطائرات من دون طيار لم تجد نفعاً في حل الأزمات في أفغانستان واليمن بل أثبتت من خطوط التماس بين القوى المتحاربة على حالها، هذا في أحسن الأحوال.

إن التضارب الحاصل في تصريحات الإدارة الأميركية من الملف العراقي بين طرح الخيارات كافة على الطاولة في اليوم الأول لانفلاش داعش واحتلالها الموصل، وبين التلميح إلى ضرورة توخذ الطبقة السياسية العراقية كشرط للتدخل والدعم الأميركيين، والعودة لاحقاً للحدث عن التعاون مع إيران على لسان وزير الخارجية الأميركي جون كيري، ومن ثم القيام بحملة منمنجة الآن تشكل موضوع المشاركة في الحكم وإعادة صوغ صورة المشهد السياسي العراقي رأس الحربة فيها، هذا الأمور مجتمعة تشير إلى توجه منمنهج لتعقيد صورة المشهد العراقي، والدخول في لعبة كسر عظم مع رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وحلفائه على أرض الرافدين أقله في المدى المنظور، توجه من شأنه أن يجعل من المعركة مع داعش فصلاً من فصول حرب المشاريع في المنطقة تحت ستار الاستقطاب الطائفي الحاد.

*كاتب سوري

حسن حردان

لا يزال الوضع في العراق يحتل صدارة الاهتمام لما له من تأثير في مجرى التطورات في المنطقة، ذلك أن الصراع الدائر اليوم إنما يتركز في خياره السياسية وبالتالي على موقفه من الصراع المحتدم في المنطقة بين المحور الأميركي الغربي الخليجي التركي والمحور المقاوم للاحتلال والرافض للهيمنة والتبعية ومشاريع تقسيم وتفتيت المنطقة.

والفشل الأمريكي ـ السعودي في توظيف تحرك تنظيم داعش والمتحالفين معه وتوسيع نطاق سيطرته في العراق لإنهاء رئيس الوزراء نوري المالكي أو ابتزازه بدفعه إلى تقديم تنازلات، تقود إلى تعويم القوى والرموز الموالية لكل من الرياض وواشنطن لتعزيزين حضورها في المنطقة، أدى إلى ارتباك واضح في موقف الإدارة الأميركية التي وجدت أنها غير قادرة على تحقيق مرادها، لأن العراق يملك خيارات بديلة من السلاح والدعم الأميركيين في مواجهة مجرم داعش، وهذه الخيارات تتمثل باستعداد إيران لتقديم الدعم إذا طلب منها ذلك بشكل رسمي وفق القوانين الدولية، وروسيا مستعدة لتزويده بالسلاح النوعي الذي يحتاج إليه وهو يملك الإمكانيات المالية لشراؤه، لذلك فإن الإدارة الأميركية أعادت مراجعة حساباتها وقررت دراسة طلب الحكومة العراقية تقديم المساعدة وتزيد الجيش العراقي بالسلاح الذي يحتاجه، على أن هذه الدراسة تشمل كل الخيارات ما عدا إرسال قوات للقتال على الأرض العراقية، وهذا الأمر لا يحتاج إليه العراق الذي يملك القوات والقدرات البشرية لكنه بحاجة إلى السلاح النوعي والخبرات والمعلومات الموجودة بحوزة أميركا عن وجود مقاتلي داعش، لذلك فإن واشنطن تفكر في تنفيذ فكرة توجيه ضربات جوية عبر طائرات من دون طيار، فيما أرسلت 550 من عناصر مشاة البحرية مع طائرات مروحية لحماية سفارتها الكبيرة في بغداد والبالغ عدد موظفيها أكثر من خمسة آلاف شخص. عدا عن أن عدد الأميركيين الموجودين في العراق يناهز 20 ألفا.

Le Monde

«**لوموند**: العراق طلب من واشنطن المساعدة

في مواجهة الجماعات الإرهابية

نشرت صحيفة «لوموند» الفرنسية تقريراً تحت عنوان «العراق يطالب بضربات جوية أميركية ضد عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام»، مشيرة إلى أن «وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري طلب باسم بلاده من واشنطن شن ضربات جوية ضد الجماعات الإرهابية».
ولفتت الصحيفة إلى أن «الولايات المتحدة الأميركية» أرسلت 550 من مشاة البحرية وهليكوبتر أوسبري لحماية السفارة الأميركية في بغداد، ذلك نقلت عن البيت الأبيض «أن أميركا تدرس جميع الخيارات باستثناء إرسال قوات أميركية للقتال على الأرض المتحددة». وكان المتحدث باسم السلطة التنفيذية الأميركية جاي كارني قال إن الحكومة العراقية طلبت المساعدة ولا بد من معالجة هذا الأمر».
ووفقاً لوسائل اعلام أميركية، أشارت إلى «أن واشنطن يمكن أن تنفذ فكرة الغارات الجوية على الفور بطائرات مقاتلة بسبب صعوبة تحديد الهدف على الأرض».

the guardian

«**غارديان**: داعش كان عبارة عن عملاق نائم»

نشرت صحيفة «غارديان» مقالاً لرئيس بلدية تلغفر السابق نجم عبد الجبوري بعنوان «مدينتي العراقية تنهار، وحلم إقامة العراق الموحد لم يتلاش فقط، بل دمر».
وقال الجبوري: «كان من المفترض أن تكون مدينتي تلغفر نموذجاً يحتذى به في العراق الذي يتطلع لبناء غد أفضل». إذ ضمت قوات الأمن فيها، عندما كان يشغل منصب عمدة المدينة، جميع المذاهب الدينية ما خلق نوعاً من التماسك بين العديد من شرائح المجتمع العراقي». وأضاف: «كان ذلك منذ ما يقرب من عقد من الزمان، والان مدينتي أضحت ساحة قتال مرة أخرى، حيث تحاول قوات الأمن الحكومية الصمود في وجه موجة المتشددين (داعش)، الذين حولوا فكرة إقامة دولة إسلامية إلى فوضى طائفية».
ورأى كاتب المقال أن حلم إقامة عراق موحد لم يتلاش فقط، بل دمر بالكامل.

وقال رئيس بلدية تلغفر السابق: «إن تنظيم الدول الإسلامية في العراق وبلاد الشام كان عبارة عن عملاق نائم». وتابع: «لمعرفة ما الخطأ الذي ارتكب بحق العراق ـ علينا ملاحظة المسار المدمر الذي وضعته الولايات المتحدة، التي سيطرت واحتلت البلاد منذ اللحظة التي بدأت فيها الضربات العسكرية». وأوضح: «في عام 2003، رحب أكثرية «الشيعية»، وعدد لا بأس به من الأكراد بالأميركيين، أما «السنّة» فمنهم من عارض بشكل صريح التدخل الأميركي في حين رأى بعض آخر أن الأمور تتغير نحو الأفضل».
وأردف قائلاً: «بعد مرور ستة أشهر، عانى كثيرون من المصائب والحروب والحصار بعد الحصان، فضلاً عن الفقر والعوز، بغض النظر عن مذهبهم وعرقهم، وبعد سلطة الاحتلال الأميركي بقيادة بول بريعر على حل مؤسسات الدولة، واجتاحت حزب البعث، بل ذهب إلى ما هو أسوأ من ذلك، فقتلت في إعطاه التمثيل «السنّي» الكافي في الحكومة الانتقالية التي ضمت (5 سنّة و13 ممثلاً للشيعية و5 أكراد ووحد عن التركمان).

وكان ذلك بداية النهاية لعد أفضل العراقيين السنّة في العراق»، بحسب قول الكاتب.

البناء

الفشل الأميركي ـ السعودي في ابتزاز المالكي أربك واشنطن ودفعها إلى مراجعة حساباتها ودراسة تقديم الدعم للعراق

الاحتلال الأميركي مسؤول عن تدمير مؤسسات الدولة واثارة الانقسام... وحلم الأكراد بالاستقلال ينتعش بعد السيطرة على كركوك

إقبال للمستثمرين على السوق المصرية بعد تسلم السيسي مقاليد الحكم

في هذا الوقت بدأ هناك من يسلط الضوء على المسار المدمر الذي وضع فيه العراق بعد احتلال القوات الأمريكية

له وإقامها على تدمير مؤسسات الدولة واجتأحت حزب البعث وتركيب السلطة على أساس التوزيع الطائفي والمذهبي ما مثل بداية النهاية لغد أفضل للعراقيين كما قال رئيس بلدية تلغفر السابق نجم عبد الجبوري.

على أن مشروع تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات الذي خطط له المسؤولون الأميركيون بدأ ينتعش بفعل التطورات الحاصلة خصوصاً من قبل الأكراد الذين طالما حملوا بإقامة دولة كردية في شمال العراق حيث أدت سيطرة قوات البشمركة الكردية على محافظة كركوك إلى إنعاش هذا الحلم حيث يرى الأكراد أن إمكان استقلال إقليم كردستان بات ملموساً بصورة أكبر بعد السيطرة على كركوك التي كانت برايمم عقبة كبيرة في طريق الاستقلال.

من جهة أخرى، فإن عملية خطف المجندين الصهيونيين وتداعياتها لا تزال تسيطر على تعليقات الصحافة «الإسرائيلية»، إذ ينظر إلى العملية بمنظار أنها تشكل خطراً سياسياً على رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، خصوصاً أنه دفع ثمناً سياسياً جزّاء صفقة إطلاق الجندي جلعاد شاليط التي اعتبرت العار الأكبر لحكم نتنياهو، ولهذا سارع الأخير إلى الالتفاف على أي حملة ضده بالقيام بعملية عسكرية ضد حركة حماس للتفيس غضب الجمهور ضده من ناحية وجعل عملية الخطف محطة تعزز موقفه من ناحية أخرى.بعد أن كان يسعى إلى الدفاع عن نفسه على خلفية الأزمة الداخلية في حزب الليكود وفضله في انتخابات الرئاسة.

على صعيد آخر كان لافتاً، بعد تسلم الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي مقاليد الحكم، إقبال المستثمرين على السوق المصرية خصوصاً المقربين من الولايات المتحدة، وتحديدًا الملياردير نجيب ساويرس الذي قام بشراء نحو 20 في المئة من أسهم المجموعة المالية هيرمس القابضة وهي أكبر بنك استثماري عربي. فبهذه الخطوة جاءت مناقضة لقرار الكونغرس الأميركي بخفض المساعدات لمصر للتأثير في مواقف الحكومة الجديدة.



«**انديبننت**: الأكراد يحملون بدولة مستقلة

بينما تسيطر قواتهم على كركوك

ونشرت صحيفة «انديبننت» البريطانية تقريراً للفريديناند فانتيست من أربيل بعنوان «الأكراد يحملون بدولة مستقلة بعيدة عن سيطرة القوى العراقية»، قال فيه: «إنه كان حلم شيلان سعدي، وهي مخرجة في الثالثة والثلاثين وتصف نفسها بانها قومية كردية، أن تذهب إلى كركوك.»

وأضاف: «إن إمكان استقلال إقليم كردستان العراقي المتمتع بالحكم الذاتي أصبح ملموساً بصورة أكبر بعد أن سيطرت القوات الكردية على كركوك.»

مشيراً إلى أن سعدي «رأت كركوك منذ يومين وقات له، كان واحداً من أفضل أيام حياتي». كتبت أبكي عندما وصلت المدينة».

وتابع فانتيست: «إن كثيراً من الأكراد لا يستطيعون أن يصيغوا كلمات مشاعر جزء كركوك، ويؤكدون أن الأمر لا يتعلق بالنفط، على رغم أن النفط سيلاعب بزوا جويوا في أي دولة كردية مستقبلية». وأوضح: «إن كركوك يوجد فيها رابع أكبر حفل نفط في العراق وينتج حالياً نحو نصف إنتاج البلاد من النفط، غير أن الأكراد يؤكدون أن دخولهم كركوك جاء بدعوة من الحكومة العراقية، ولكن الجيش العراقي أعرب عن قلقه من الخطوة، إذ سماها على غيدان مجيد قائد القوات البرية العراقية «تطوراً خطيراً».

وأردف قائلاً: «في الوقت الحالي تتمتع كردستان العراقية بالعديد من خصائص الدولة، فهنا برنامج خاص لمنح التأشيرة».

ونقل فانتيست عن رجل الأعمال الكردي ريباز زيدباغي قوله: «إن السيطرة على كركوك ذلكت عقبة كبيرة في طريق الاستقلال». ويرى زيدباغي «أن الشركات الأجنبية العاملة في كردستان العراق لن تبرحها في حال الاستقلال، حيث استثمرت مبالغ كبيرة بالفعل».



«**واشنطن بوست**: أبو ختالة لم يبد كشخصية

قيادية وكان متحفظاً وغريب الأطوار

سلطت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية الضوء على أحمد أبو ختالة، الذي اعتقلته القوات الأميركية في ليبيا مؤخراً لكونه المشتبهِ الرئيسي في أحداث الهجوم على القنصلية الأميركية ببغداد في أيلول 2012 وقالت: «إن أبو ختالة لم يبد كشخصية قيادية، بل كان غريب الأطوار ومتحفظاً وأضنى أكثر من 10 سنوات في سجون معمر القذافي».
أضافت الصحيفة: «لكن في الفوضى التي أعقبت الإطاحة بالقذافي، كان هناك عاملان أساسيان جعلتا الناس يتبعون أبو ختالة، الأول الوقت الذي قضاه في السجن، والثاني أنه كان مهاجماً شرسا لكل من صل مع نظام القذافي». وتابعت: إنه «في بلد مليء بالأسلحة وبالغضب، أصبح أبو ختالة قائداً لميليشيا بشكلها، وبدا أنه غير ملوث في بلد لا يوجد به قادة كثيرون ليس لهم صلات بالأنظمة المكروه».

وقال محمد أبو سعد، العضو البارز بالمؤتمر الوطني الليبي: «إن قيادة لواء مهمة صعبة للغاية، بينما كان أبو ختالة رجلاً بسيطاً للغاية». وأضاف: «إنه دُشش عندما علم أن الرجل الذي عرفه في السجن كشخص وحيد يتحدث مع نفسه، قد أصبح مسؤولاً عن شيء كبير للغاية».

وأوضحت «واشنطن بوست»: «الآن يواجه أبو ختالة مسؤولية اثنين من



أكثر الأعمال الشائنة في عنف ما بعد الثورة الدامية في ليبيا. الأول قتل اللواء عبد الفتاح يونس، الذي كان موالياً للقذافي لكنه انشق عنه ليقود فرقة من المعارضة ضده، والثاني دوره في الهجوم على القنصلية الأميركية ببغداد، وما أسفر عنه من مقتل أربعة أميركيين بينهم السفير كريستوفر ستيفنيز».



«**هآرتس**: عملية الخطف عكس خطراً سياسياً على نتنياهو

رأى عاموس هرتشل في صحيفة «هآرتس» أن للحملة العسكرية ضد حماس سياق سياسي، فقد اعتبر اليمين «الإسرائيلي» شريك رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في الائتلاف أن «صفقة شاليط، لتبادل الأسرى، هي العار الأكبر لحكم نتنياهو، بسبب إطلاق سراح 1027 أسيراً فلسطينياً مقابل الجندي جلعاد شاليط. ولا تزال هذه الصفقة تستخدم ضد نتنياهو، حيث دفعه رئيس حزب «البيت اليهودي» الليمين المتطرف نفتالي بينيت إلى تأييد مشروع قانون منع العفو عن الأسرى، لمنع صفقات تبادل مقبلة، وسط معارضة أجهزة الأمن «الإسرائيلية»، منلما عبر عن ذلك رئيس الموساد تامير بارود.

وأضاف الكاتب: «لذلك فإن الاختطاف القتيبة يعكس خطراً سياسياً كبيراً من ناحية نتنياهو. وإلى جانب التعاطف الكبير لعائلات المخطفين، يوجد غضب كبير في صفوف اليمين والمستوطنين، من كراهة نتنياهو في الحكم. وتابع: «معاقبية حماس تسمح بتفيس غضب الجمهور «الإسرائيلي» على يديو أن غالبيةته تؤيد توجيه ضربة عسكرية لحماس، ذلك فإن عملية الاختطاف عادت بمنفعة سياسية على نتنياهو، إذ تحفرت الأجندة السياسية بشكل كامل، بعد أن كان نتنياهو يسعى إلى نفسه على خلفية الأزمة الداخلية في حزب الليكود الذي يتراسه». وفضله في انتخابات الرئاسة».



«**بloomberg**: فوز السيسي فتح شوية المستثمرين في السوق المصرية

قالت شبكة «بلومبرج الإخبارية» الأميركية: «إن رجل الأعمال والملياردير نجيب ساويرس وفي بوعداه إعادة الاستثمار في بلاده تحت قيادة سياسية جديدة، من خلال شراؤه نحو 20 في المئة من أسهم المجموعة المالية هيرمس القابضة، أكبر بنك استثماري عربي».

وأضافت الهيئة العامة للرقابة المالية الأربعاء الماضي على عرض بقيمة 1.83 مليار جنيه تقدمت به شركة «نيو إيجنيت إنفينمنت فندي في المملوطة لساويرس وشركة بلتون المالية القابضة، لشراء 20 في المئة من أسهم المجموعة المالية «هيرم».

وأشارت الشبكة الأميركية إلى أن «عرض الشراء يصادف المحاولة الثانية من قبل ساويرس لشراء حصة في هيرمس بعد أن فشل حملة الأسهم البيع لتحالف كيو إنفست القطري، قبل عامين. لكن فشلنا خطط اندماج هيرمس مع كيو إنفست بعد رفض الجهة المصرية المتطلعة للصفقة».

وقال أنجيوس بلير مؤسس معهد الخاتم للابحاث والاستشارات المالية: «إن نجيب ساويرس أعرب عن اهتمامه بالاستثمار داخل بلد وقيامه بالاستحواذ على حصة من بنك استثماري إقليمي هو استثمار سهل».

وأضافت: «إننا ما نجحت الصفقة، فإن ساويرس سوف يخطئ في 17.82 في المئة من أسهمه، إذا ما يجعله أكبر مساهم في البنك، وأن شوية المستثمرين عادت بقوة نحو السوق المصرية بعد تسلم عبد الفتاح السيسي، مقاليد رئاسة الجمهورية».

السعودي للمقاتلين الجهاديين بقي مستمراً. وتكاد العملية التي ينفذها تنظيم «داعش» في العراق تبدو نوعاً من المفاجأة التكتيكية التي كان يمكن أن يحلم بها الأمير بندر، ولكن ليست هناك أي أدلة فعلية على ذلك.
واليوم تطوي المعركة المتسارعة التي يتخبط فيها شمال العراق على متغيرات عدة، فيالنسبة إلى واشنطن، إن خيار التزاخي وعدم القيام بأي أفعال لا بد من موازنته بمصير المنديين الأميركيين الذين يقدر عددهم بعشرين ألف مواطن لا يزالون في البلاد على رغم أن الجيش الأميركي كان قد غادر العراق منذ فترة طويلة). أما قطر، الدولة الانتهازية في المنطقة، فتوازن على الأرجح بين خياراتها المتتمثلة بإثارة استياء خصمها الإقليمي، أي المملكة العربية السعودية، وبين محاولتها عدم إيقاظ الدب الإيراني، ولكن لم تظهر بعد أي بصمات قطرية علنية، فالشيخ تميم بن حمد آل ثاني يحتفل بستنته الأولى في الحكم بعد تنازل والده عام 2013، من المرجح أنه اقطن من التائب العلني الذي وجهته إليه سائر دول «مجلس التعاون الخليجي» بعد أن اتهم بالتدخل في الشؤون الداخلية لإخوانه الحكام. إضافة إلى ذلك، قد تكون الدوحة حذرة من إثارة سخاط إيران إذا ما قامت بمغامرة في العراق. وحيث أن قطر منحت اللتو حق اللجوء لحسة من قيادات طالبان الذين أطلق سراجهم لقاء الإفراج عن الجندي الأميركي بوي بيرغالد، فقد أوضحت فعليا وبشكل واضح مكانها في الانقسام بين السنّة والشيعية.

وجدير بالذكر أن المعضلة الحالية التي تواجهها المملكة العربية السعودية بين أخذ جانب تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» وبين عدم رغبتها بتهديد المملكة بسبب مساعداتها، لها سابقة تاريخية ذات أهمية محتفلة. ففي عشرينات القرن الماضي، كان مقاتلو حركة «الإخوان» الدينية المتشددة يساعون بن سعود على الاستحواذ على شبه الجزيرة العربية ويهدون أيضاً العراق وإمارة شرق الأردن اللتين كانتا خاضعتين للوصاية البريطانية. وحين هدد «الإخوان» في معركة «السلة» عام 1929، أعطى بن سعود – والد الملك السعودي الحالي – البريطانيين الصلاحية المطلقة للقضاء على «الإخوان» بواسطة القاذفات المزودة بمدافع رشاشة، كما قاد شخص قواته الخاصة بهدف إنعام تلك المهمة.

من الصعب تصور مثل هذا الإنجاز الذي يُسفر عن إيجاد نهاية منظمة للفوضى التي تمع وادي

الفرات. ومن المستبعد جداً قيام مواجهة مستقبلية بين القوات السعودية والإيرانية في هذه المرحلة،

على رغم أنه لا يمكن استبعاد الأخطار المباشرة ل«الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني كما يحدث في سورية.

والأمر الواضح هنا هو أن الحرب الأهلية في سورية ستزق بحرب أهلية في العراق. وبالفضل

أطلقت «الدولة الإسلامية في العراق والشام» اسما على الإقليم، ألا وهو خلافة «بلاد الشام». ولربما

قد تحتاج واشنطن أيضاً أن تجد تسميتها الخاصة للمنطقة الجديدة، فضلاً عن سياستها (الخارجية تجاه هذه المنطقة).

فورين بوليسي

ترجمة: معهد واشنطن